والله اعلم لانه تركها في عدم الرؤية غالبا ولا مسح لشاك في بقاء المدة لان الاصل
غسل الرجلين والمسح رخصة شرائط فاذا وقع الشك في الشرط عاد الاصل فان اجنب
وحد جديد ليس بعد الغسل ان اراد المسح حدث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأس بان لا ينزع خفافنا ثلثة ايام بلياليهن الامن جنابة ومن نزع وهو طهر المسح
غسل قدميه لان الاصل غسلها والمسح بدل فاذا قدر على الاصل زال حكم البدل
كالمتيمم بعد وجود الماء وفي قول يوضأ لان الوضوء عبادة يبطلها الحدث
فيبطل كلها ببطلان بعضها كالصلوة وقال في شرح المهذب الاقوى ما اختاره
ابن المنذر انه لا يلزمه غسل القدمين ولا الوضوء لما روى حكاه الاستاذ ابو
اسحق الاسفرائني في الاصول وجها انه يأتي بالوضوء والغسل احتياطا
وموجبه موت لما سيأتي في باب ورد على طرة الشهيد وعلى غسله السقط
اذا بلغ اربعة اشهر ولم يظهر فيه امارة الحيوة فانه يغسل على المذهب واجيب
بانه ذكر ذلك كله في الجنائز وفيه نظر على انه لم يذكر اغسال السقط وقد استثنى
الرافعي عد الموت من الموجبات فقال ان اريد الغسل ولو مع الحدث عن النية فينبغي
ان تعد منه نجاسة جميع البدن اوبعضه واشتبه بالماء ولم يعدوه وان اريد
الغسل المرتب فيه النية فان كان المراد نية من غسل يديه حرج المبتدأ ومطلقا فالا
صح ان يده الغاسل لا يجب واجاب بعضهم بالتزام الشق الاول ولا يلزم عند نجاسة
جميع البدن مرتكب اللام في الغسل عن الاحداث واجاب السبكي بالتزام الشق الاول
ومنع عند نجاسة البدن من الموجبات اذ الواجب ازالة النجس لا الغسل عينا حتى
لو فرض انشطاء جلده حصل المقصود حيض ونفاس بالاجماع ولد اولادة بلا بلل
في الاصح لان الولد مني معقود والثاني لا لانه مني وجنابة بالاجماع بدخول حشفته
او قدرها من مقطوعها وخال وان قل اذا التقى الختانان فقد وجد الغسل بحق
البرجمان فلو غيب بعض الحشفة بحائل على الاصح وخروج مني بالاجماع والمراد
بزواله عن الحشفة الى الظاهر وفي حد القلب وصوله الى ما يجب غسله في الاستنجاء
سنحا كما حرم به في التحقيق وفي الكل وجد الظاهر ولو قال الى نفسه لكان اولى
خرج بالمولج منه ما لو مني بعض نفسه ثم ادخل ذكره في فرجه فلا غسل عليه
كما لو انكسر صلبه خرج منه المني متصلا وقبل الخارج من معتاد له حكم المنفصل
في باب الاحداث ويعود فيه التفصيل والخلاف والاصل هناك المعدة هنا ك
ويعرف بشهوة وهو خروجه بدفعات قال تعالى ما دافق اولذة بخروجه مع
فتور الذكر وانكسار الشهوة عقبه او بطلع حر بطبا او ببياض بيضا
جافا اي صفة من اثنتين وجدت كفت لان كل واحدة منهما خواص المني لا يشاركه
فيه غيره فان فقدت الصفات فلا غسل لانه ليس بمني والمراة كرجل فيما
مر من حصول الجنابة بالطريقين المارين وما يعرف به المني من الخواص الثلث
لعموم الادلة وانكر ابن الصلاح الفرق في منيها ونحم بها اي بالجنابة
ما نحم بالحيض لانها اغلظ منه ولكث وا المسجد لاعبور
لقوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل خرج المسجد المدارس والربط
ومصلى العيد ونحوه والقرآن بالفطر والاشارة من الاخرس بالقلب
نعظمه

تعظيما له وستثنى ماقيد الطهورين فانه يحرم الفاتحة في صلاته عبد المحسن
سوى حال ذكاره اي اذكار القرآن كتسبيحه وتحميده واسترجاع اذا كان ذلك لا بقصد
قرآن لعظم الاجلال والحالة هذه التعظيم وان قصد وحده او مع الذكر
حرم وان اطلق فالمذهب عصيانه واجزاء كاذكاره واقله اي الغسل
نية رفع جنابة ان كان جنبا وما الحائض فنوى رفع حدث الحيض
كذا في الروضة واصلها ويقتضيه انه لا يصح احدهما بنية الاخر وهو
في شرح المهذب وفي اخر باب الوضوء اواد افرض الغسل وقد اداد الغسل المفروض
هنا او الطهارة للصلاة مؤديا وفرض لما مر في الوضوء واداء والفرض
في الغسل ونعم شعره وشعر لان الحدث عم جميع البدن فنعمه
بالغسل والمراد بالشعر ما شمله الاصوار لحلان نفصل الوضوء ويستثنى
من الشعر ما نبت في العين فلا يجب غسله ولا بحد مضغة واستنشاق
كما في غسل الميت والوضوء واكمله ازالة القذر الطاهر كالمني ثم الو
للتاسي في قوله بوضوء غسل قدميه لفعله صلى الله عليه وسلم
كما رواه البخاري عن ميمونة ولاحلاني في ان كلا منهما سنة وانما الخلاف
والافضل ثم تعهد ما عاطفه كالعكنة والابط لانه اقرب الى الشقة بوصول
الماء ثم يفيض الماء على راسه وخلاله قبل الا ناصله فيخلل اصول الشعر
باطبعه وهن مبلوله اتباعا ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر لانه عليه
الصلوة والسلام كان يحب التيامن في طهوره ولم يذكر كيفية التيامن قال
الاسنوي ويحكم ان يأتي فيه ما سنعرفه في غسل الميت وقيد بقوله ويديك
ما وصلتا اليه بلا مشقة من بدنه للخروج من الخلاف ومن ارجله وينقلب
غسل راسه ويديه اما الاول فما لا بد منه فقياسا عليه وعلى
الوضوء وتنبيه المراة لم يلزمها نقض ضفيرتها في الغسل
وفرجها الاعم في الصحيح والاتنعم من طيب يقوم مقامه في تطييب المحل
وازالة الرائحة الكريهة فان لم تجد طيبا فالصابون ونحوه ثم يجب غسل ما وصل
الماء وتنقض ما لا يصل الماء الا بنقضه كالعجين المتراكم والشعر المجعد
والمحبوبة فالاظهر وجوب نقضها لان الماء لا يصل باطنها الا بنقضها
ولا يجب نقض ما لا يصل الا بقطع كظفر وجلدة على الاصح
ولا يسن تجديد اي الغسل وان نوى به فعلا لانه لم يفعل بعد الوضوء
فانه يسن تجديده من نوى فعلا طهر كتب له عشر حسنات ومحا عشر سيئات
التجديد اداء اصلي والوضوء الاول صلوة ما لم يحدث في باب التدريس زوائد
الروضة وسن ان لا ينقص ما الوضوء عن مد والغسل عن صاع
للاتباع كما اخرجه مسلم قال ابن عبد البر المراد بمد النبي صلى الله عليه وسلم والا فاعتبار بالنبي الجسد الكريم زيادة
ونقصا ولا جملة اي لما الوضوء والغسل حتى لو نقص عما مر طل
واسبغ في الاصح كما نقله الرافعي عن البغوي وصححه في شرح المهذب وهو له
اي ببدنه شيء يحس بغسله ثم يغسل ولا يكفي لها غسله واحدة

فد

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)